قانون يتعلق باتخاذ التدابير الخاصة
بتشجيع استثمارات الصناعة التقليدية

ظهير شريف رقم 1.73.409 بتاريخ 13 رجب 1393 (13 غشت 1973) بمثابة قانون يتعلق باتخاذ التدابير الخاصة بتشجيع استثمارات الصناعة التقليدية¹.

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله:

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصل 102 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

الفصل 1.

ان معامل الصناعات التقليدية المغربية المشار إليها في الفصولين 3 و4 من ظهيرنا الشريف هذا التي لا يتجاوز الاستثمار فيها عن كل منصب محدث 5.000 درهم والتي تتوفر فيها الشروط المبينة بعده تستفيد قصد تشجيع الاستثمارات في قطاع الصناعة التقليدية من المزايا المقررة في ظهيرنا الشريف هذا.

ويطلق عليها اسم "معامل" فيما يلي من هذا النص:

الفصل 2.

يفهم من "معامل" مغربية حسب مدلول ظهيرنا الشريف هذا باستثناء المعامل المشار إليها في الفصل الرابع معامل الانتاج التي يملكها اما أشخاص ذاتيون مغاربة أو شركات يكون رأس مالها بكامله في حوزة أشخاص ذاتيين مغاربة و/أو شركات يكون رأس مالها الى غاية 100 % في حوزة أشخاص ذاتيين مغاربة.

الفصل 3.

يستفيد كل معمل غير المعامل المشار إليها في الفصل الرابع بعده من المزايا المقررة في ظهيرنا الشريف هذا بشرط أن يودع برنامج استثمارها لدى السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية ويوجه قصد الشروع في تطبيق تدابير التشجيع الى مختلف الادارات والمنظمات المعنية بالامر طبقا للشروط المحددة بمرسوم.

غير أنه يتعين على المعمل عند الاقتضاء أن يحصل سلفا على الترخيصات الادارية اللازمة اما لاجل تأسيسه أو توسيعه واما لاستيراد تجهيزاته الجارية عليها رخصة الاستيراد.

الفصل 4.

لا يمكن لاي معمل جديد يتجاوز مبلغ استثماره المزمع انجازه خمسة ملايين درهم ان يحصل على كل او بعض المزايا المقررة في ظهيرنا الشريف هذا الا في نطاق اتفاقيات يجب ابرامها مع الدولة التي يمكن أن تتعهد علاوة على ذلك بتحويل جميع المزايا الاخرى. وتحدد هذه الاتفاقيات الشروط التقنية والاقتصادية المتعلقة بانجاز واستغلال مشاريع الاستثمار المزمع تحقيقها.

وتحدد كفيات تطبيق هذا الفصل بموجب مرسوم.

الجزء الأول: مقتضيات تتعلق بالاعفاء من الحقوق الجمركية

الفصل 5.

تخول المعامل ومتعاقدوها أو المتعاقدون باسمها من الباطن حق الاستفادة اما مباشرة او بواسطة مؤسسة تدعى "مؤسسة الائتمان والايجار" من الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص:

المعدات والادوات ووسائل التجهيز.

وسائل التجهيز المستعملة التي يرخص في استيرادها باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية.

غير أنه تستثنى من الاستفادة من هذا الاعفاء المعدات والادوات ووسائل التجهيز التي يمكن أن تقدمها الصناعة المغربية في حدود زيادة في الثمن يبلغ مقدارها 20 % ضمن احوال متعادلة من حيث الجودة وأجال التسليم.

الفصل 6.

ان المعدات والادوات ووسائل التجهيز المستفيدة من النظام المحدث بموجب هذا الجزء لا يجوز أن تستعمل مدة خمس سنوات لاستعمالات أخرى غير الاستعمالات التي استوردت من أجلها. ما عدا في حالة ترخيص بالمخالفة يمنح بقرار يصدره الوزير المكلف بالمالية بعد استشارة السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية. ويمكن أن تجرى خلال نفس المدة عمليات رقابة في المعامل يجريها الاعوان المؤهلون خصيصا لهذا الغرض من طرف الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالصناعة التقليدية.

الفصل 7.

ان جميع المخالفات لمقتضيات هذا الجزء وكذا جميع أعمال التدليس الرامية او التي كانت ترمى الى الحصول على اعفاءات غير مستحقة (التصريحات المزيفة المتعلقة على

الخصوص بعدد ومميزات وتخصيص المعدات المعفاة وتزوير الوثائق المثبتة والاتجار غير المشروع فى المعدات واختلاسها) يتابع عنها كما هو الشأن فى ميدان الحقوق الجمركية ويعاقب عنها بغرامة تساوى خمس مرات مبلغ الحقوق المستفيدة من الاعفاء.

وتطبق على الشركاء نفس العقوبات المطبقة على المخالفين الرئيسيين.

ويمكن علاوة على ذلك الاعلان بمقرر لوزير المالية عن سقوط الحق فى الاعفاء المقرر فى هذا الجزء اما بصفة مؤقتة أو بصفة نهائية.

ويؤهل أعوان وزارة المالية والسلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية وبصفة عامة جميع الاعوان محررى المحاضر لاثبات المخالفات المشار اليها فى هذا الجزء والتي يتابع عنها ويبت فيها كما هو الشأن فى ميدان الجمارك.

وتكتسى الغرامات فى جميع الاحوال صبغة تعويض مدنى.

وفى حالة حل تصالحي تطبق مقتضيات الفصل 25 وما يليه من فصول الظهير الشريف الصادر فى 12 ربيع الأول 1337 (16 دجنبر 1918) بشأن الجمارك.

ويوزع محصول الغرامات كما هو الشأن فى ميدان الجمارك.

الفصل 8.

ان استيراد جميع المعدات والادوات ووسائل التجهيز المقرر فى نطاق برنامج الاستثمار المودع يجب لاجل الاستفادة من الاعفاء المقرر فى هذا الجزء أن ينجز خلال الاربعة والعشرين شهرا الموالية للشهر الذى تم فيه تبليغ البرنامج إلى ادارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ما عدا فى حالة ترخيص بالمخالفة تمنحه السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية.

ويصبح ايداع برنامج جديد للاستثمار لازما بعد انصرام الاجل المذكور.

الجزء الثاني: مقتضيات تتعلق بالضريبة المفروضة على المنتوجات

الفصل 9.

تستفيد وسائل التجهيز والادوات والمعدات المستوردة أو المحصل عليها محليا اما مباشرة من طرف المعامل أو بواسطة مؤسسة تدعى "مؤسسة الائتمان والايجار" من الاعفاء من الضريبة المفروضة على المنتوجات والمحدثه بالظهير الشريف رقم 1.61.441 المؤرخ فى 22 رجب 1381 (30 دجنبر 1961).

الفصل 10.

تطبق مقتضيات الفصل السابع على المخالفات لمقتضيات هذا الجزء وكذا على كل عمل للتدليس يرمى أو كان يرمى الى اعفات غير مستحقة.

وتطبق مقتضيات الفصل الثامن كذلك على المعدات والادوات ووسائل التجهيز المستفيدة من الاعفاء من الضريبة المفروضة على المنتوجات.

الجزء الثالث: مقتضيات تتعلق بحقوق التسجيل

الفصل 11.

يحدد الحق النسبي عن حصة المشاركة دون قيد ولا شرط في 0,50 % لفائدة العمليات المتعلقة بتكوين رأس المال أو الزيادة فيه.

ويستثنى التخفيض من الحق في حصة المشاركة المقرر في المقطع السابق التخفيض المبين في الفقرة الثالثة من الفصل 93 من الكتاب الاول من المرسوم رقم 2.58.1151 الصادر في 12 جمادى الثانية 1378 (24 دجنبر 1958) بمثابة مدونة للنصوص المتعلقة بالتسجيل والتنبر غير أنه يؤدي الى الاعفاء من الضريبة الاضافية المشار اليها في الفقرة الثانية من الفصل 93 المذكور.

الجزء الرابع: مقتضيات تتعلق بالضريبة المفروضة على الارباح المهنية.

الفصل 12.

تستفيد المعامل الجديدة خلال سنوات الاستغلال العشر الاولى المتوالية من الاعفاء الكلى من الضريبة المفروضة على الارباح المهنية المقررة بالظهير الشريف رقم 1.59.430 المؤرخ في فاتح رجب 1379 (31 دجنبر 1959)

الفصل 13.

ان المعامل الموجودة المتوفرة فيها الشروط المنصوص عليها في ظهيرنا الشريف هذا والتي لم تخول مكافأة عن التجهيز عملا بالظهير الشريف رقم 1.60.383 المؤرخ في 12 رجب 1380 (31 دجنبر 1960) تستفيد أيضا من الاعفاء من الضريبة المفروضة على الارباح المهنية فيما يرجع للسنوات المالية الباقية من فترة سنوات استغلالها العشر الاولى المتوالية.

الفصل 14.

يجب على المعامل كي تستفيد من المزايا المقررة في هذا الجزء أن تنجز ابتداء من السنة الاولى للاعفاء الاستهلاكات العادية وفقا للاعراف الجبائية المطبقة.

الفصل 15.

ان المعامل الموجودة التي تمدد نشاطها بواسطة استثمار جديد يمكن أن تطبق- بخصوص قيمة التثبيات المتعلقة بالتوسيع- استهلاكات سريعة في حدود الضعف من المقادير المقبولة بوجه عام - حسب العرف الجبائي المطبق.

الجزء الخامس: مقتضيات تتعلق بضريبة المهنة "البتانتا"**الفصل 16.**

تستفيد المعامل الجديدة من الاعفاء الكامل من ضريبة المهنة "البتانتا" طيلة السنوات الخمس المتوالية الاولى من استغلالها.

الفصل 17.

ان المعامل الموجودة التي تمدد نشاطها بواسطة استثمار جديد تستفيد - خلال السنوات الخمس المتوالية الاولى لاستغلال التوسيع المنجز - من الاعفاء الكلى من ضريبة "البتانتا" المفروضة على النشاط أو على العناصر المتعلقة بالتوسيع المذكور

الجزء السادس: مقتضيات تتعلق بنظام الصرف.**الفصل 18.**

تضمن اعادة نقل محصول التصفية الى غاية مبلغ رأس المال المستثمر من طرف أحد الأجانب:

فيما يخص الحصة في رأس المال المقدمة عن طريق التخلي لبنك المغرب عن العملات الاجنبية القابلة للتحويل أو عن طريق استعمال حساب للتصفية بالمقاصة.

فيما يخص الحصة المقدمة عن طريق الخصم من حساب رأس المال والمستثمرة لمدة خمس سنوات على الاقل.

وتتوقف اعادة نقل زائد القيمة على رخصة يسلمها مكتب الصرف.

الجزء السابع: مقتضيات تتعلق بالمبالغ المرجعة من الفوائد.**الفصل 19.**

تستفيد المعامل من استرجاع خمس نقط من مقدار الفوائد المؤداة عن السلفات التي يمنحها البنك المركزي الشعبى.

وان هذا الاسترجاع الذى تتكفل به الدولة يخول طبقا للشروط المحددة بقرار لوزير المالية.

وتستفيد المؤسسات المدعوة "مؤسسات الائتمان والايجار" لحساب المعامل المعنية بالامر من نفس الاسترجاع بخصوص السلفات التي يمنحها اياها البنك الوطني للانماء الاقتصادى أو البنك المركزى الشعبى لتمويل المعدات المعفاة من الحقوق الجمركية عملا بمقتضيات الفصل الخامس من ظهيرنا الشريف هذا.

الجزء الثامن: مقتضيات مختلفة.

الفصل 20.

إذا كان أحد المعامل يمارس نشاطات متباينة فإن كل صنف من هذه النشاطات يعتبر على حدة فيما يرجع لتحويل المزايا المقررة في ظهيرنا الشريف هذا.

الفصل 21.

يمكن سحب المزايا التي تستفيد منها المعامل بمقرر يصدره وزير المالية باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية إذا لم تنجز برامج الاستثمار وفقا لهدفها. ويمكن عند الاقتضاء التنصيص في المقرر المشار إليه في المقطع السابق على الأمر بارجاع الحقوق والاداءات والضرائب التي كان من المفروض استحقاقها بصفة عادية. وينجز التحصيل من طرف الادارة المختصة تبعا للقواعد الخاصة بها. ويمكن أن تجرى على المعامل المستفيدة من مزية واحدة أو من عدد من المزايا المقررة في ظهيرنا الشريف هذا عمليات المراقبة والتحقيق التي يمارسها الاعوان المشار اليهم في الفصل السادس أعلاه.

الفصل 22.

ينشر بالجريدة الرسمية ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون.
وحرر بالرباط في 13 رجب 1393 (13 غشت 1973).
وقعه بالعطف؛
الوزير الاول،
الامضاء: أحمد عصمان.